تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وولاية طرابلس الغرب ١٧٧٦-١٨٠٢

The Development of the Relations between the United States and Tripoli Province in the West 1776-1802

أ.م.د.جمال هاشم أحمد الذويب

Assit.Prof. Dr.Jamal Hashim Ahmad Dhuwaib

كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة الأنبار

for Humanities College of Education-University of Anbar

ملخص البحث

يتناول البحث تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وولاية طرابلس الغرب ابتداء من إعلان استقلال الولايات المتحدة في الرابع من تموز عام ١٧٧٦ لحد إعلان شن الحرب ضد طرابلس الذي وافق عليه الرئيس جيفرسون في السادس من شباط عام ١٨٠٢.وقد أصبحت السفن الأمريكية هدفا للهجمات المتكررة للبوارج الشمال أفريقية عقب إعلان بريطانيا رفع حمايتها عن السفن التجارية الأمريكية في البحر المتوسط بعد عام ١٧٧٦،وأدت تلك الهجمات إلى خسائر باهظة للولايات المتحدة في المعدات والرجال وعرقلة نمو التجارة الأمريكية في البحر المتوسط وأجبرها على توقيع اتفاقيات مع ولايات شمال أفريقيا،لكن الاتفاقية مع طرابلس الغرب لم تكن أكثر من هدنة مؤقتة،إذ اندلعت الحرب بعد سنوات.

Summary

This paper deals with the development of the relations between the United States and Tripoli Province in the West, starting from the declaration of the United States' Independence on July 4th, 1776 till the resolution of war against Tripoli Province which was approved by President Jefferson on February 6th, 1802.The early Period of these relations had witnessed an obvious deterioration, especially after Britain's decision to remove its protection for the American commercial ships in the Mediterranean after 1776. These American Ships had been repeatedly attacked by their Northern African counterparts. As a result for these attacks, the losses of the United States were expensive, either in men, or in equipments. Accordingly, the Americans were compelled to pay heavy ransoms to release their captives. However, these conditions represented the most important obstacles which had encountered the American trade that was growing steadily in the Mediterranean.In light of that, the United States adopted a common diplomatic tradition had been followed by most of the European Countries. This tradition was based on signing treaties with North Africa's states. The war option against Tripoli, which had been adopted by few American Politicians, was unpractical, because

the United States had recently gotten its independence, did not have a strong fleet then, and it was engaged in arranging the interior conditions. In accordance with the above-mentioned vision, the Americans signed treaties with Morocco, Algeria, Tripoli, and Tunisia . These treaties had contributed to the achievement of a peaceful atmosphere between the United States and North Africa's states. Anyhow, this situation did not last for a long time and the treaty which was signed with Tripoli was only temporary one,and the war between the two countries was resumed later

تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وولاية طرابلس الغرب ١٧٧٦-١٨٠٢

تميزت المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية بصناعة السفن لتوفر الإمكانات الهائلة لمثل تلك الصناعة مما أدى إلى نمو التجارة الأمريكية بسرعة،وتمتعت السفن الأمريكية قبل حرب الاستقلال(١٧٧٥-١٧٨٣) بحماية القوة الدبلوماسية والبحرية البريطانية[١]،لكن ما أن نشبت تلك الحرب حتى رفعت بريطانيا حمايتها عن السفن الأمريكية،بل أخذت تهاجمها وتستولي على عدد كبير منها مما دفع الأمريكيين إلى بناء سفن تجارية مسلحة(كابيرات) لحماية مواصلاتهم البحرية،وكانت هذه السفن مخولة بإطلاق النار على سفن"الأعداء"،علاوة على مهمتها الأساسية في نقل التجارة.وبلغت أعداد هذه السفن أثناء حرب الاستقلال حوالي ألفي سفينة[٢].

المحاولات الأمريكية للبحث عن حليف أوربي

سعى الأمريكيون للبحث عن حليف بديل عن البريطانيين لحماية سفنهم التجارية من الهجمات التي كانت تتعرض لها من ولايات شمالي أفريقيا ووجدت هذا الحليف متمثلا بفرنسا،ففي الثامن عشر من تموز عام ١٧٧٦ أوصى الكونغرس بتوقيع معاهدة مع فرنسا يتولى بموجبها الملك لويس السادس عشر الحماية والدفاع عن مواطني وممتلكات الولايات المتحدة ضد "الأمم البربرية" كما كانت تفعل بريطانيا سابقا.وبعد حوالي شهرين وافق الكونغرس على مشروع معاهدة تتولى فرنسا بموجبها الدفاع عن الأمريكيين ضد هجمات الأفارقة الشماليين[٣].

وقعت المعاهدة الأمريكية – الفرنسية في شباط عام ١٧٧٨ وتضمنت المادة الثامنة منها تعهد ملك فرنسا ببذل مساعيه الحميدة ونفوذه لدى سلطان المغرب (إمبراطور مراكش) وحكام الجزائر وتونس وطرابلس والقوى المتنفذة الأخرى في ساحل شمالي أفريقيا ليضمن قدر الإمكان الأمان لمواطني وسفن الولايات المتحدة في تلك المنطقة.لكن هذه المادة،على الرغم من عدم تعهد ملك فرنسا بحماية المصالح الأمريكية،لم تطبق،وشكا الدبلوماسيون الأمريكيون من وجود سفن لبلادهم في الموانئ الإيطالية لم تتمكن من العودة،وتجار إيطاليون راغبون بالتجارة

مع الولايات المتحدة منعهم الخوف من هجمات سفن شمالي أفريقيا.واستمرت الاتصالات الدبلوماسية الأمريكية مع فرنسا لتفعيل المادة الثامنة من المعاهدة[٤].

أصبحت السفن والبحارة الأمريكيون الذين استخدموا طريق البحر المتوسط الملاحي لقمة سائغة للمراكب السريعة العائدة لبحارة شمالي أفريقيا،ولم تتمكن الولايات المتحدة من اتخاذ إجراءات فعالة لحماية سفنها ومواطنيها لانشغالها بحرب الاستقلال،وترتيب أوضاعها الداخلية ونظام الحكم فيها بعد حصولها على الاستقلال.وفشلت المحاولات الأمريكية للاعتماد على حليف يحمي لها مصالحها في البحر المتوسط الآخذة بالنمو،فحليفتها فرنسا التي وقعّت معها معاهدة عام ١٧٧٨ لم تمارس ضغوطها على حكام شمالي أفريقيا لأنها لم تكن راغبة برؤية منافس جديد قوي لها في البحر المتوسط[٥]،أما بريطانيا فإنها لم تكتفي بشن الهجمات على السفن الأمريكية بل حرّضت حكام شمالي أفريقيا على التصدي للتجارة الأمريكية في البحر المتوسط[٦]، وفي هذا الصدد، اشتبه الأمريكيون بأن القنصل البريطاني في الجزائر قد أخبر الداي أن السفن الأمريكية لن تتمتع بحماية الحكومة البريطانية،وأن البريطانيين لن يكونوا آسفين لرؤية السفن الأمريكية وهي تؤسر[٧].كما لقيت محاولة الاتصال بالدولة العثمانية صاحبة السيادة على معظم سواحل شمالي أفريقيا المصير نفسه[٨].

ومع تزايد الهجمات على السفن الأمريكية،شكّل الكونغرس أوائل عام ١٧٨٤ لجنة ضمت أبرز الزعماء الأمريكيين وهم جون آدامز John Adams وبنيامين فرانكلين Benjamin Franklin وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson لدراسة أوضاع التجارة الأمريكية في شمالي أفريقيا والدخول في مفاوضات مع حكامها لتأمين عقد معاهدات معهم[٩]،بيد أن أعمال اللجنة استنفذت أعواما طويلة بسبب المطالبات المالية الكبيرة لحكام شمالي أفريقيا،وعدم قناعة جيفرسون –الوزير الأمريكي في باريس آنذاك–بالحلول السلمية ودفع الفدية،حيث جاء في رسالة له عام ١٧٨٦: أنه غير راض عن "إذلال" الأوربيين بإجبارهم على دفع الإتاوة إلى أولئك "القراصنة الفوضويين" على حد تعبيره،كما دعا إلى تشكيل تحالف أممي لسحق "القراصنة"،إلا أن مشروعه لم يجد صدى حتى في أوساط الحكومة الاتحادية التي رفضت تقديم تمويل مالي له[١٠].

مساعي الولايات المتحدة للاتفاق مع ولايات شمالي أفريقيا

ركزّت الجهود الأمريكية المبكرة على المغرب الأقصى(مراكش) لعوامل شتى،فتوتر علاقات السلطان محمد الثالث[١١] مع بريطانيا يمنعها من التأثير عليه لمواصلة ضرب المصالح الأمريكية،علاوة على الموقع الجغرافي للمغرب المحاذي للمحيط الأطلسي ومضيق جبل طارق،وقدرة السلطان على ممارسة الضغوط على حكام الجزائر وتونس وطرابلس.وكانت المغرب أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة في شمالي أفريقيا[١٢]،وبادر سلطانها في شباط ١٧٧٨ إلى الإعلان بأن سفنه لن تهاجم السفن الأمريكية وبإمكانها دخول الموانئ المغربية دون خوف من استهدافها.

وعيّن السلطان قنصلا لبلاده في الولايات المتحدة هو التاجر الفرنسي كيل D`Audibert Caille الذي كان مقيما في مدينة سلا منذ عام ١٧٧١.وأعاد كيل في رسالة وجهها إلى الكونغرس عام ١٧٧٩ التأكيد على النوايا السلمية للسلطان محمد الثالث،وبعث رسالة أخرى إلى بنيامين فرانكلين[١٣]،اقترح فيها إرسال هدية إلى السلطان المغربي كما هي العادة آنذاك للدلالة على الصداقة[١٤].

لم تتعامل السلطات الأمريكية مع المبادرة المغربية بالروحية نفسها حيث رفض فرانكلين التفاوض مع المغرب عبر كيل،واكتفى بطلب تأمين مبلغ مالي لشراء هدايا لحكام شمالي أفريقيا،وأهمل هذا الطلب بعد أن حوله الكونغرس إلى لجنة،كما لم يتخذ الكونغرس أي إجراء بخصوص المغرب حتى عام ١٧٨٤ بتشكيل اللجنة المشار إليها سابقا.وأدى هذا الإهمال إلى نفاذ صبر السلطان المغربي[١٥]،وفي تشرين الأول ١٧٨٤ احتجز المغاربة سفينة تجارية أمريكية مع بحارته،واستعان الأمريكيون بالأسبان للتوسط في إطلاق سراح السفينة وبحارتها ونجح الأسبان بهذه المهمة[١٦].

وأخيرا توصلت الولايات المتحدة والمغرب إلى معاهدة الصداقة والتجارة في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٧٨٦ وصادق عليها الكونغرس في الثامن عشر من تموز عام ١٧٨٧،وتضمنت السماح للسفن الأمريكية بنقل التجارة إلى المغرب[١٧]،وحماية التجارة الأمريكية في البحر المتوسط،وحقوق أسرى الحرب،وأنه في حالة تدهور في العلاقات فعلى الطرفين تبادل الأسرى وعدم استخدامهم كعبيد.ولم تتضمن المعاهدة أية إشارة إلى تقديم مبلغ سنوي للمغرب[١٨].ولإثبات حسن نية السلطان المغربي فانه تعهد،إضافة إلى ماورد بالمعاهدة،بحماية أية سفينة أمريكية تدخل الموانئ المغربية أو ضمن مدى أسلحة الحصون ،ولن يسمح لسفن الدول

الأوربية الداخلة في حرب مع الولايات المتحدة باحتجاز السفن الأمريكية داخل المياه المغربية[١٩].

بعث السلطان المغربي عقب إقرار المعاهدة رسائل إلى حكام تونس وطرابلس مؤرخة في السابع عشر من آب عام ١٧٨٨ طلب منهما عقد معاهدة سلام مع الولايات المتحدة وبرّر ذلك بأن السفن الأمريكية ستسهل نقل التجارة بين المغرب وكلا من تونس وطرابلس.كما تبادل السلطان الرسائل مع الرئيس جورج واشنطن،الذي أبدى امتنانه وشكره لمساعي السلطان في عقد معاهدات سلام مع بقية ولايات شمالي أفريقيا التي تبادل الرسائل مع حكامها[٢٠].

على صعيد منطقة أخرى من شمالي أفريقيا،وفيما كانت المباحثات جارية بين الولايات المتحدة والمغرب،بادرت طرابلس من جانبها لمحاولة الاتفاق مع الأمريكيين،ففي تقرير لجون آدامز[٢١] في شباط ١٧٨٦ ذكر أن مبعوثا طرابلسيا كان موجودا آنذاك في لندن،وأنه تعمد تجنبه "لأننا في حالة حرب مع أمته"،وقال: بأن السلام مع طرابلس يكلف مبلغا لايقل عن مائة ألف دولار، وأنه لن يتكلم مع مبعوثها قبل استكمال المباحثات مع المغرب والجزائر[٢٢].وكان هدف زيارة المبعوث الطرابلسي،برأي آدامز، جر الولايات المتحدة إلى توقيع معاهدة سلام أو دفع مبلغ سنوي،أو الحصول على المساعدات من بريطانيا لمواصلة الحرب ضد الأمريكيين.

وبعد محاولات من السفير الأمريكي تجنب مقابلة المبعوث الطرابلسي،وافق أخيرا على لقائه حيث أوضح له بأن الدولة العثمانية وتونس والجزائر والمغرب وطرابلس هم سادة البحر المتوسط ولا يمكن لأية دولة أن تبحر فيه دون توقيع معاهدة سلام معهم،وشدّدت طرابلس على ضرورة عقد المعاهدة معها أولا،ثم مع استانبول،وبعدها مع الجزائر والمغرب كما فعلت فرنسا وبريطانيا والدول الأوربية الأخرى. وطلب السفير الأمريكي مهلة ثلاثة أشهر لمخاطبة الكونغرس واستلام التعليمات منه[٢٣].

يبدو أن هذه المباحثات لم ترق للحكومة البريطانية،إذ شكا المبعوث الطرابلسي من عراقيل وضعت لمنع اجتماعه مع السفير الأمريكي،وشدّد على ضرورة الإسراع بعقد المعاهدة لأن تأخيرها سنة إضافية يؤدي إلى صعوبة انجازها،كما أكد مرة أخرى على ضرورة عقدها مع طرابلس أولا؛ لأن الجزائريين يمتلكون عددا كبيرا من السفن ولن يوافقوا على توقيع معاهدة معهم أولا،ولكن إذا عقدت مع طرابلس فستتبعها الجزائر كما حصل مع إسبانيا حين توسطت طرابلس لإقامة السلام بين الدولتين[٢٤].

قدّمت طرابلس مطالبها الخاصة بالمعاهدة واقترحت أن تكون دائمة وليست مؤقتة حتى تصبح ملزمة للوالي ومن يأتي بعده،كما تكون مطالبها المادية أقل.وطلبت طرابلس مبلغ ثلاثون ألف جنيه إسترليني عند توقيع الوالي عليها لأنها لم توقع على أية معاهدة بثمن أقل،وأن تونس والمغرب ستوافقان على الشروط نفسها،أما الجزائر فمطالبها أكبر من هذا المبلغ.

أوصى السفير آدامز بضرورة الإسراع بعقد المعاهدات مع ولايات شمالي أفريقيا،وكان يرى أن العملية تكلف بحدود مائتي ألف جنيه لدفع مبلغ سنوي وهدايا للسفراء وأخرى للولاة عند وصول القناصل.واقترح لعدم توفر المبلغ في الولايات المتحدة بالحصول على قرض من هولندا لتأمين عقد المعاهدات؛ لأن استمرار الحرب يكلف الولايات المتحدة الملايين في مدة قصيرة،علاوة على إلحاق الضرر بسمعتها وضرب تجارتها واحتجاج مواطنيها في الأسر،وفي الوقت ذاته يؤدي السلام الدائم مع تلك الروايات– برأي آدامز– إلى ارتفاع أسهم الولايات المتحدة في أنحاء العالم كافة وامتداد تجارتها ومنتجاتها إلى دول البحر المتوسط وأوربا[٢٥].

على الرغم من العرض الطرابلسي وتوصية السفير آدامز،تجاهل الكونغرس هذه المطالب مما دفع المبعوث الطرابلسي إلى مغادرة لندن بعد انتظار عام كامل دون الحصول على أية نتيجة[٢٦].ويبدو تهرب الأمريكيين من توقيع المعاهدة مع طرابلس واضحا،اذ لم يرغبوا بدفع الثمن لتأمين تجارتهم ويعود هذا إلى اختلاف وجهات النظر في التعامل مع ولايات شمالي أفريقيا بين استخدام القوة أو التفاوض.وفي السياق ذاته فضلت الولايات المتحدة الاتفاق مع المغرب والجزائر أولا لأنهما شكلتا خطرا أكبر على تجارتها لقربهما من المحيط الأطلسي،ومن ثم استخدامهما قوة ضغط على تونس وطرابلس لإجبارهما على توقيع المعاهدة بثمن أقل،وهذا ماحدث فعلا بعد حوالي عشر سنوات.

أما على صعيد الجزائر،فإن محاولات الولايات المتحدة لعقد سلام معها لم تمر بالسهولة نفسها قياسا للمغرب لاسيما أن النشاط الجزائري الموجه ضد السفن الأمريكية كان الأكبر في ساحل شمالي أفريقيا،وأسطولها هو الأقوى في تلك المنطقة.وعلى سبيل المثال شهد عام ١٧٨٥ الاستيلاء على سفينتين أمريكيتين وأسر إحدى وعشرين بحارا،ووصل عدد البحارة الأمريكيين الأسرى بعد عشر سنوات إلى ١١٥ بحارا [٢٧].

لم يكن تحرك الولايات المتحدة نحو الاتفاق مع الجزائر متناسبا مع الخطر الكبير الذي كانت تتعرض له مصالحها لاسيما بعد معاهدة السلام التي عقدتها الجزائر مع إسبانيا عام ١٧٨٥ لمدة مائة عام،والتي نتج عنها رفع إسبانيا الحصار عن مضيق جبل طارق مما أفسح

المجال للسفن الجزائرية باتخاذه قاعدة للهجوم على السفن الأمريكية[٢٨].ولم يخلو الأمر من تحريض بريطاني وفرنسي للداي لمهاجمة السفن الأمريكية[٢٩].ولم يلتفت الكونغرس إلى طلب أحد المسؤولين بإرسال مبعوث إلى الجزائر مزود بصلاحيات واسعة لإجراء مفاوضات مع الداي بهدف افتداء الأسرى وعقد معاهدة سلام معه[٣٠]، في حين ارتفعت الصيحات مرة أخرى من جانب بعض المسؤولين الأمريكيين،لاسيما جيفرسون، لاستخدام القوة ضد الجزائر والكف عن أسلوب دفع الفدية الذي كلف الولايات المتحدة ثمنا باهظا [٣١].

وبتغير الظروف الدولية أجبرت الولايات المتحدة والجزائر على التوجه نحو المفاوضات، وتمثل ذلك التغيير بعقد هدنة بين الجزائر والبرتغال مما سمح للسفن الجزائرية بالخروج إلى المحيط الأطلسي واصطياد السفن بحيث استولى الجزائريون على إحدى عشرة سفينة أمريكية وأسر مائة وتسعة عشر من بحارتها خلال شهرين فقط[٣٢].وفي السياق ذاته اندلعت الحروب في القارة الأوربية عام١٧٩٣مما وفّر فرصة ثمينة لتنمية تجارة الولايات المتحدة،التي أعلنت حيادها، في البحر المتوسط بحيث زادت صادراتها ثلاثين ضعفا خلال الأعوام١٧٩٣-١٨٠٦[٣٣].

وللحفاظ على المكاسب التجارية الأمريكية والتصدي للهجمات البريطانية والشمال أفريقية،المدعومة من بريطانيا وفرنسا [٣٤]،قرّر الكونغرس في السابع والعشرين من آذار عام ١٧٩٤ الموافقة على بناء أسطول بحري لحماية التجارة في البحر المتوسط مكون من ست سفن،أربع منها تحمل كل واحدة أربعة وأربعين مدفعا،واثنتان تحمل الواحدة ستة وثلاثين [٣٥].ومن الظروف المساعدة الأخرى حاجة الجزائر إلى مصدر جديد للدخل،وكف بريطانيا عن ضغوطها على الداي بعد توقيعها معاهدة عام ١٧٩٤ مع الولايات المتحدة التي حصلت فيها على تنازلات مهمة [٣٦].

لكل هذه الظروف،دخلت الولايات المتحدة والجزائر في المفاوضات بعد وصول المبعوث الأمريكي جوزيف دونالدسن Joseph Donaldson إلى الجزائر في شهر أيلول ١٧٩٥ [٣٧]. وطلب الداي أثناء المفاوضات ٢،٢ مليون دولار دفعة واحدة وفرقاطتين بقيمة ٢٤٨ ألف دولار،وتوصل الطرفان بعد مساومات وتنازلات متبادلة إلى تخفيض المبلغ إلى ٦٤٢،٥ ألف دولار دفعة واحدة وتجهيزات بحرية بقيمة ٢١،٦ ألف دولار سنويا [٣٨]،على أن يدفع المبلغ خلال ثلاثة أشهر.ووقعت المعاهدة في الخامس من أيلول عام ١٧٩٦،ووعد الداي بإطلاق سراح الرهائن حال استلامه للأموال التي تأخرت كثيرا بحجة عدم توفرها مما دفع الداي إلى التهديد بطرد المبعوث وإلغاء المعاهدة فاضطر الأمريكيون إلى الاستجابة لطلباته[٣٩].وكان على

الولايات المتحدة بعد إقرار المعاهدة مع الجزائر الالتفات إلى جبهة جديدة في شمالي أفريقيا وهي طرابلس.

معاهدة ١٧٩٧ مع طرابلس

أدى عقد المعاهدتين مع المغرب والجزائر إلى تسهيل مهمة الولايات المتحدة في عقد معاهدة مع ولاية طرابلس،لاسيما مع التأثير الكبير للسلطان المغربي والداي الجزائري على والي طرابلس. وتولى المفاوضات مع طرابلس الدبلوماسي جويل بارلو Joel Barlow ،القنصل الأمريكي في الجزائر (٤٠)، وقدّم والي طرابلس يوسف باشا القره مانلي مطالب مالية مرتفعة،لكنه اضطر للتنازل عنها بسبب ضغوط داي الجزائر (٤١).وتم توقيع المعاهدة في الرابع من تشرين الثاني عام ١٧٩٦ في نهاية فترة رئاسة جورج واشنطن،وأحالها بارلو إلى بلاده حيث صادق عليها مجلس الشيوخ في السابع من حزيران عام ١٧٩٧ ووقعها الرئيس جون آدامز بعد ثلاثة أيام (٤٢).

أشارت المادة الأولى من المعاهدة إلى إقامة سلم وصداقة قوية ودائمة بين الولايات المتحدة و"باي"طرابلس وسكانها بالإرادة الحرة لكلا الطرفين وبضمان داي الجزائر.أما المادة الثانية فأكدت على عدم جواز حجز أو مصادرة أية سفينة أو بضائع تعود لأحد الطرفين المتعاهدين إذا دخل في حرب مع الطرف الآخر.ونصت المادة الثالثة على ضرورة إطلاق سراح أي مواطن يتم أسره في سفينة أخذت غنيمة من عدو للطرف الآخر،وكذلك الحال بالنسبة للممتلكات.

أقرت المادة الرابعة من المعاهدة، لأغراض تنظيمية، بضرورة منح جوازات سفر لسفن كلا الطرفين حتى يمكن معرفتها وتمييزها، ولبعد المسافة بين البلدين منحت مهلة ثمانية عشر شهرا لتزويد السفن بهذه الجوازات.وتطرقت المادة الخامسة إلى طرق التعامل مع السفن التي يتم شراؤها من طرف مدان لأحد الطرفين المتعاقدين،في حين أقرت المادة السادسة بضرورة تزويد السفن الراسية في موانئ الطرف الآخر بالمؤن والتجهيزات بسعر السوق السائد،والسماح للسفن التي تتعرض لحوادث في عرض البحر بالرسو في الموانئ وإعادة شحنها بدون تقاضي أية رسوم.

ألزمت المادة السابعة من المعاهدة الطرفين ببذل المساعدة للسفن التي تتعرض للعطل في سواحل الطرف الآخر وعدم السماح بنهبها، وتوفير الحماية لبحارتها حتى يمكن إرسالهم لبلدهم.أما المادة الثامنة فأكدت على ضرورة حماية سفن الطرف المتعاقد التي تتعرض إلى الهجوم داخل مرمى نيران حصون الطرف الآخر، وعدم السماح بالهجوم عليها أو مصادرتها إذا كانت داخل الموانئ، أو متابعتها من داخل الميناء.

نظمت المادة التاسعة طرق حماية التجارة بين الولايات المتحدة وطرابلس،والتجار ومالكي السفن والبحارة،والحق المتبادل في تأسيس القنصليات،ومنح الحصانة والامتيازات على قدم المساواة مع الدول التي تتمتع بالدولة الأكثر رعاية.وحدّدت المادة العاشرة المسائل المالية حيث أقر والي طرابلس باستلامه الأموال والهدايا التي طلبها حال توقيع المعاهدة،باستثناء جزء منها تدفع حال وصول القنصل الأمريكي إلى طرابلس،ولن تدفع أموال إضافية لأي من الطرفين.

جاءت المادة الحادية عشرة لإزالة المخاوف من أي صراع ديني بين الدولتين إذ ذكرت أن حكومة الولايات المتحدة لم تؤسس على خلفية مسيحية وبالتالي فإنها لاتحمل أي طابع عدائي ضد الشريعة الإسلامية،وأنها لن تدخل أبدا في أية حرب أو أعمال عدائية ضد "الأمة المحمدية"، وأن أية ذريعة دينية لن تقطع حالة الانسجام بين الدولتين.

أكدت المادة الثانية عشرة والأخيرة من المعاهدة على أنه في حالة ظهور أي نزاع ينشأ بسبب انتهاك أحد الطرفين لأي من مواد المعاهدة فلن يتم اللجوء إلى العمل المسلح أو إعلان الحرب،وإذا لم يتمكن القنصل المقيم في بلد النزاع من تسوية الخلاف يتم عندها اللجوء إلى الصديق المشترك لكلا الطرفين وهو داي الجزائر،حيث يكون حكمه ملزما لكليهما.وبحكم توقيع داي الجزائر على المعاهدة فإنه ملزم وخلفائه من بعده بإعلان الحكم العادل في النزاع وفقا للتفسير الصحيح للمعاهدة وفرض مابوسعه لاحترامها [٤٣].

يظهر من القراءة المتأنية للمعاهدة أنها جاءت بما لا يقبل الجد للمصلحة طرف واحد وهو الولايات المتحدة؛ لأنها حقّقت كل ما كانت ترغب فيه من تأمين خطوط ملاحتها في البحر المتوسط،وتوفير المستلزمات الضرورية للسفن والبحارة الأمريكيين في موانئ طرابلس من حماية وتجهيزات،في حين لم يكن لطرابلس تجارة في القارة الأمريكية حتى يمكن لها أن تستفيد من التسهيلات الممنوحة بموجب المعاهدة.والشئ الوحيد الذي كان يمكن أن تستفيد طرابلس منه هو المبالغ المالية التي تدفع لها نظير المكاسب التي حصلت عليها الولايات المتحدة،لكن تلك المبالغ كانت ضئيلة إلى الحد الذي لم يقنع الوالي مما فجّر في وقت قصير الخلافات بين الطرفين،وبالتالي لم تؤسس المعاهدة لسلم دائم كما نصت عليه وإنما لهدنة مؤقتة قصيرة الأمد.

تصاعد الخلافات الأمريكية-الطرابلسية

عيّنت الولايات المتحدة عقب توقيع المعاهدة عام ١٧٩٧ قناصل لها في ولايات شمالي أفريقيا،وليم ايتون William Eaton في تونس، وريتشارد أوبراين Richard O`Brien في الجزائر وقنصلا عاما في شمالي أفريقيا، وجيمس كاثكارت James Cathcart[٤٤] في

طرابلس.وصدرت تعليمات للقناصل بتطوير التجارة الأمريكية مع شمالي أفريقيا،وضمان سلامة الملاحة للسفن الأمريكية في سواحلها،والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ضد المؤامرات الفرنسية والبريطانية (٤٥).

شهد العام الذي وصل فيه القناصل إلى شمالي أفريقيا تفاقم الصراع البريطاني–الفرنسي للسيطرة على البحر المتوسط،والتزمت الولايات المتحدة الحياد للحصول على أكبر فائدة ممكنة،إلا أن فرنسا كانت مستاءة من المعاهدة الأمريكية–البريطانية لعام ١٧٩٤ ،التي سبق ذكرها، وعّدتها موجهة ضدها،علاوة على شعورها بالأثر السلبي للمنافسة التجارية الأمريكية لذلك قررت قطع العلاقات مع الولايات المتحدة (٤٦).ولم تتوقف بريطانيا،من جانبها، من محاولة الحد من النفوذ الأمريكي،حيث بعث القنصل البريطاني في طرابلس سكرتيره إلى لندن لحث وزير خارجيته على إرسال سفينة حربية كهدية إلى والي طرابلس،وكان هذا من وجهة نظر الأمريكيين مؤامرة لتعجيل طردهم من شمالي أفريقيا.ووعد الفرنسيون أيضا بإرسال هدية من البارود والرصاص إلى والي طرابلس (٤٧)،وفعلا وصلت شحنة البارود والرصاص مع سفينتين حربيتين فرنسيتين إلى طرابلس (٤٨).

ازداد الموقف صعوبة بالنسبة للأمريكيين بعد انتصار الأسطول البريطاني وتحطيمه للأسطول الفرنسي في معركة أبي قير البحرية عام ١٧٩٨ وانفراد بريطانيا بالسيادة البحرية في البحر المتوسط.وأعقب ذلك الانتصار محاولات بريطانية للحد من دخول السفن الأمريكية موانئ شمالي أفريقيا من خلال تشجيع المراكب الحربية الشمال أفريقية على مهاجمة السفن الأمريكية.وظهرت دعوات في الولايات المتحدة للقيام باستعراض للقوة العسكرية (٤٩)،وكان من أكثر دعاة الحرب القنصل الأمريكي بتونس وليم ايتون،الذي رأى : أن سياسة القوة والحرب هي العلاج الأفضل للتعامل مع "القراصنة" وليس تقديم الرشاوى لهم (٥٠).

بادر ايتون إلى جمع المعلومات عن الدفاعات والقوات المسلحة لولايات شمالي أفريقيا ووضع خطط الهجوم عليها،لكن خططه لم تحظى برضا الحكومة الأمريكية التي فضّلت التزام الهدوء في ظل الصراع البريطاني–الفرنسي،وتمكنت من الحصول على الملاحة الآمنة وتنمية تجارتها بسرعة بعد تنفيذ التزاماتها مع الجزائر وتونس،لكن ذلك لم يرضي فرنسا وبريطانيا اللتان لجأتا إلى تحريض حكام شمالي أفريقيا لقطع علاقاتهم مع الولايات المتحدة واستئناف الهجمات على سفنها،وساعد في ذلك توفر المبرر لدى الحكام الذين اشتكوا دائما من التأخر الأمريكي في دفع المبالغ السنوية أو الذخائر الحربية المستحقة عليهم وفقا للمعاهدات الموقعة(٥١).

سارت الأمور سريعا نحو التدهور في العلاقات الأمريكية–الطرابلسية،لاسيما مع استياء الوالي من إهمال الأمريكيين له وإغداقهم للهدايا والسفن على واليي تونس والجزائر.وانتبه القائم بالأعمال الأمريكي في طرابلس لهذه القضية وألح على حكومته بضرورة إرسال الهدايا،لكن نداءاته لم تجد استجابة تذكر[٥٢].وتزامن ذلك مع تدهور الوضع الاقتصادي في المنطقة بسبب تضاؤل موارد الهجمات البحرية وتجارة التهريب،وتهديد الأسطول البريطاني بمهاجمتها اذا لم تكف عن التجارة مع فرنسا،وتوقف الهجمات على سفن الدول الأوربية التي دخلت في حماية بريطانيا أو فرنسا [٥٣]،يضاف إلى تلك العوامل ماذكرناه سابقا عن سلبيات المعاهدة الأمريكية–الطرابلسية لعام ١٧٩٧ فيما يخص المبالغ المالية التي دفعت لطرابلس وهي الأقل بالنسبة لولايات شمالي أفريقيا.

ازدادت الأمور سوءا بين الولايات المتحدة وطرابلس بعد اندلاع الحرب بين طرابلس والسويد وخشية الأمريكيين من توجه السفن الطرابلسية ضد خطوطهم الملاحية بعد انتهاء تلك الحرب،وتحريض الدول الأوربية الكبرى للوالي لضرب المصالح الأمريكية [٥٤].وحاول الأمريكيون التوجه لداي الجزائر وباي تونس للضغط على الوالي يوسف القره مانلي،وفعلا وجه الواليان رسائل إلى القره مانلي حثاه فيها على تسوية الأمور مع الولايات المتحدة كما فعلتا تونس والجزائر،وأن مصلحة ولايات شمالي أفريقيا أن تكون علاقاتها سلمية مع الأمريكيين[٥٥].وكانت الشكوك تساور المسؤولين الأمريكيين بقدرة داي الجزائر،الذي تعهد بضمان المعاهدة، على إقناع والي طرابلس بالالتزام بالمعاهدة خاصة مع تضاعف أعداد سفنه الهجومية [٥٦]. وفعلا أجاب الوالي يوسف القره مانلي على رسالة الداي الجزائري بأنه سيلقن الأمريكيين درسا لن ينسوه وطلب منه الكف عن الوساطة والتزام الحياد [٥٧].

جرت الأحداث السابقة قبل وصول القنصل الأمريكي كاثكارت إلى طرابلس،وعند وصوله في الخامس من نيسان عام ١٧٩٩ رفضت السلطات التعامل معه أو استقباله من قبل الوالي كقنصل للولايات المتحدة مالم يجلب معه العتاد والسفينة الحربية التي وعد بها أوبراين قبل سنتين.وأبلغ الوالي القنصل كاثكارت بأن الأمريكيين لم ينفذوا وعودهم وأصبح بالتالي في حل من تنفيذ التزاماته تجاههم،وهدّد بأنه سيطلب من سفنه أسر السفن الأمريكية بعد أربعين يوما إذا لم تنفذ طلباته ويأمر بإنزال العلم الأمريكي من أمام القنصلية ويعلن الحرب على الولايات المتحدة، و"سيرى العالم أن باشا طرابلس أميرا مستقلا" [٥٨].

أرسل والي طرابلس رسالة إلى الرئيس جون آدامز أبدى فيها استغرابه لعدم تلبية الولايات المتحدة شروط المعاهدة في تسليم المعدات والسفينة الحربية أو دفع مايعادلهما نقدا،واستهجن حالة التفرقة في التعامل مع طرابلس بصورة مغايرة للتعامل مع الولايات الأخرى في شمالي أفريقيا [٥٩].

عقدت مباحثات بين الولايات المتحدة وطرابلس لحل المشاكل العالقة بينهما،وقدّم الوالي يوسف القره مانلي مطالبه لتعديل المعاهدة،التي تمثلت بدفع مبلغ ٢٢٥ ألف دولار فورا،ومبلغ سنوي مقداره ٢٥ ألف دولار [٦٠].

ومع إطالة أمد المفاوضات،حصل تغير في الموقف الدولي حيث عقدت فرنسا هدنة مع الولايات المتحدة عام ١٨٠٠ وتوقفت عملياتها البحرية في البحر المتوسط مما سمح للولايات المتحدة بزيادة إمكاناتها في المنطقة.وتزامن هذا التغيير مع سعي الولايات المتحدة لبناء أسطولها الحربي في عهد الرئيس جون آدامز(١٧٩٧-١٨٠١)،والذي اعتبر أبا الأسطول،حيث ارتفعت أعداد السفن الحربية من ٢٠ عام ١٧٩٨ إلى ٣٠ سفينة في العام التالي،وصدر قانون ببناء ست سفن كبيرة تحمل كل واحدة منها أربعة وسبعين مدفعا [٦١].وحمل الرئيس توماس جيفرسون (١٨٠١-١٨٠٩) ،عضو لجنة المفاوضات السابقة مع شمالي أفريقيا،الأفكار نفسها حول ضرورة بناء قوة بحرية كبيرة لإجبار "القراصنة" على السلام،وإنها الوسيلة الأقل كلفة والتي تفرض احترام وهيبة الولايات المتحدة لا في البحر المتوسط فحسب وإنما في أنحاء العالم الأخرى [٦٢].

الاتجاه نحو الحرب

من الواضح أن الأحداث كانت تتجه بالبلدين نحو الحرب على الرغم من محاولة الولايات المتحدة إطالة أمد المفاوضات لكسب الوقت وإكمال الاستعدادات.وبهذا الصدد،طلب القنصل الأمريكي في طرابلس من القنصل الدنماركي رعاية مصالح بلاده في طرابلس لأن الحرب أصبحت"حتمية"[٦٣].ووجه القنصل العام الأمريكي في الجزائر تعميما إلى قناصل الولايات المتحدة في موانئ فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وشمالي أفريقيا والموانئ التابعة لبريطانيا في البحر المتوسط أبلغهم بوجوب إعلام السفن التجارية التي ترفع العلم الأمريكي بالسير ضمن قوافل لقرب نشوب الحرب،وخوفا من الاستيلاء على السفن الأمريكية وأسر بحارتها [٦٤].

أعلن والي طرابلس،بعد يأسه من المفاوضات،الحرب على الولايات المتحدة في الرابع عشر من مايس عام ١٨٠١ وأمر بقطع سارية العلم أمام القنصلية الأمريكية في طرابلس والطلب من القنصل مغادرة طرابلس [٦٥].من جهتها عقدت وزارة جيفرسون اجتماعا في اليوم التالي،قبل

وصول أنباء إعلان الحرب من طرابلس،للنظر في طريقة الرد على "الأعمال العدائية لطرابلس" ،والبت في مدى الصلاحيات الدستورية للرئيس لشن حرب دون استحصال موافقة الكونغرس،الذي لن يجتمع قبل نهاية العام.وتقرر في الاجتماع إرسال أسطول من أربعة بوارج بقيادة ريتشارد ديل Richard Dill إلى البحر المتوسط للقيام باستعراض للقوة،وحماية التجارة الأمريكية.وزود قائد الأسطول بتعليمات محدّدة بأنه في حالة قيام الحرب عليه ضرب السفن المعادية أينما وجدها،وفرض الحصار على ميناء طرابلس (٦٦).

لم يعلم ديل بأخبار إعلان طرابلس الحرب إلا في الأول من تموز عند دخوله جبل طارق للتزود بالمؤن،ووجد أمامه عدة سفن طرابلسية بقيادة مراد ريس المسؤول عن البحرية الطرابلسية،وحاول ديل تنفيذ التعليمات الموجهة إليه سابقا بتدمير السفن المعادية فحاصرها في الميناء لكن مراد ريس نجح في الإفلات من خلال إرسال بحارته برا عبر تطوان إلى طرابلس،في حين غادر هو بسفينة بريطانية إلى مالطا ومنها إلى بلاده (٦٧). وأبحر أسطول ديل إلى طرابلس،وبعث قائده عند وصوله رسالة إلى والي طرابلس أبدى فيها أسفه لإعلان الحرب،وتم تبادل الرسائل بين الطرفين دون أن تسفر عن أية نتيجة،عندها فرض الأسطول الأمريكي الحصار على ميناء طرابلس (٦٨).

أبلغت السلطات الأمريكية الدول الأخرى بأن والي طرابلس قد أعلن الحرب على الولايات المتحدة مما اضطرها إلى إرسال أسطولها البحري لمنع إلحاق الأذى بتجارتها،وأصبحت طرابلس تحت حصار الأسطول الذي سيتعامل مع أية سفينة تحاول خرق الحصار "وفقا للقانون الدولي" (٦٩).وأثار هذا الإعلان ردود فعل سلبية لدى العديد من الدول،حيث احتجت بريطانيا على القرار وأشار قنصلها في تونس إلى أن حامية بلاده في مالطا والحاميات الأخرى في البحر المتوسط تستورد المواشي الحية من طرابلس،وطلب من القنصل الأمريكي إصدار الأوامر إلى الأسطول الأمريكي بالسماح للسفن البريطانية دخول ميناء طرابلس وتحميل الشحنات المطلوبة وإلا فإن ضررا بالغا يمكن أن يلحق بالصداقة والتحالف بين البلدين (٧٠).واضطر الأمريكيون،تفاديا لإغضاب الحكومة البريطانية، إلى الموافقة وإصدار الأوامر إلى قائد الأسطول ب " تفادي إلحاق الضرر بأصدقاء الولايات المتحدة" لاسيما السفن البريطانية التي تحمل المؤن من طرابلس إلى حامياتها (٧١).

وفي السياق ذاته،أثار الحصار استياء التونسيين بعد سريان أخبار عن بداية نفاذ القمح في طرابلس وتم الطلب من القنصل الأمريكي السماح للسفن التونسية بدخول ميناء طرابلس

لتفريغ شحنات القمح وتخفيف ظروف الحصار حفاظا على العلاقة مع تونس كي لاتدخل الحرب.ووجه تهديد إلى القنصل الأمريكي بطرده من تونس بعد تصاعد غضب الباي والشعب(٧٢).

علاوة على احتجاجات الدول على الحصار،واجهت الحملة الأمريكية صعوبات بالغة في تأمين المؤن والمياه التي كانت تتزود بها من مالطا،كما لم تتمكن من الحد كثيرا من السفن المتجهة لشواطئ الولاية،وانتشار الأمراض بين الجنود الأمريكيين مما أجبر أسطول ديل على مغادرة شاطئ طرابلس تاركا سفينتين لمواصلة الحصار (٧٣).

تركت حملة ديل على الرغم من عدم تحقيق كامل أهدافها آثارا سلبية على طرابلس، أبرزها عدم تمكن سفنها من مهاجمة السفن التجارية الأمريكية التي احتمت بالأسطول،وشهدت إمدادات الحبوب نقصا واضحا أثار استياء السكان المحليين فدفع ذلك يوسف القره مانلي إلى توجيه رسائل شديدة إلى داي الجزائر وباي تونس اتهمهما بالموافقة الصامتة على الحصار وذكّرهما بأن تأثير الهجمات الأمريكية لن يقتصر على طرابلس بل سيشمل تونس والجزائر(٧٤).

لم تشهد الأشهر الفاصلة بين إعلان طرابلس الحرب لغاية نهاية عام ١٨٠١ سوى حادث رئيسي واحد وهو تصدي السفينة انتربرايز في الأول من آب لطراد طرابلسي في البحر المتوسط قرب مالطا،وأدى الاشتباك الذي دام بحدود ثلاث ساعات إلى مقتل وجرح خمسين من البحارة الطرابلسيين،والسماح لمن تبقى منهم بمتابعة طريقهم بعد إلقاء حمولة الطراد من الأسلحة والعتاد في البحر (٧٥).

حاول بعض المسؤولين الأمريكيين،نتيجة لفشل الحملة الأمريكية في تحقيق أهدافها واستباقا لإعلان الكونغرس الحرب،اللجوء إلى أسلوب الانقلاب العسكري في طرابلس لخلع الوالي يوسف القره مانلي والمجئ بوال مؤيد للأمريكيين متمثلا بأخيه أحمد القره مانلي.وكان أحمد القره مانلي قد خلع من منصب الولاية عام ١٧٩٥ من قبل أخيه يوسف،وبعد سنوات قرّر يوسف القره مانلي تسوية الأمور مع أخيه أحمد وتعيينه حاكما على المنطقة الشرقية،وتظاهر أحمد بالقبول لكنه اتجه إلى مالطا بدلا من الالتحاق بعمله الجديد ومن هناك إلى تونس حيث استقر فيها كلاجئ سياسي.وفي تموز عام ١٨٠١ طلب كاثكارت من وزير خارجيته والقنصل ايتون استغلال القضية لصالح الولايات المتحدة،وفعلا اجتمع كاثكارت وايتون نهاية عام ١٨٠١ وناقشا الخطة التي تضمنت إنزال أحمد القره مانلي وأنصاره بالسفن الأمريكية في السواحل الطرابلسية عندها

سيثور المواطنون في طرابلس ويخلعوا يوسف باشا ليحل أحمد القره مانلي بدله،ثم تضغط الحكومة الأمريكية على السلطان العثماني ليصدر فرمان بتثبيته [٧٦].

على أية حال،انعقد الكونغرس السابع في أوائل كانون الأول عام ١٨٠١ واستمع إلى الرسالة السنوية الأولى للرئيس جيفرسون التي خصص معظمها للحرب الدائرة في البحر المتوسط،والاشتباك الذي جرى بين الفرقاطة انتربرايز والطراد الطرابلسي [٧٧]،كما أبدى رغبته بالسلام مع التزامه بحماية التجارة والبحارة الأمريكيين ومعاقبة من يهين العلم الأمريكي على حد قوله.وذّكر جيفرسون الكونغرس أنه لكي يمضي قدما في العمليات ضد طرابلس فإنه بحاجة إلى سلطات أوسع لقيادة القوات الأمريكية في البحر المتوسط [٧٨].

وقّع الرئيس جيفرسون في السادس من شباط عام ١٨٠٢ على قانون للكونغرس يمنحه سلطات واسعة في التعامل مع " قراصنة " شمالي أفريقيا،وحماية تجارة وبحارة الولايات المتحدة ضد " القراصنة " الطرابلسيين،وخول الرئيس الأمريكي بموجب القانون المذكور بإرسال سفن حربية أخرى لحماية الملاحة الأمريكية في البحر المتوسط،كما خول القانون قائد الأسطول الاستيلاء على السفن الطرابلسية [٧٩]. وبذلك الإعلان دخلت العلاقات الأمريكية الطرابلسية في مرحلة جديدة ودامية طالت أكثر من ثلاث سنوات.

هوامش البحث

1-Gerard W. Gawalt," America and the Barbary Pirates: An International Battle Against an Unconventional Foe" *The Thomas Jefferson Papers, 1606-1827,The Library of Congress.*

٢ – ن.ا.بروشين،تاريخ ليبيا في العصر الحديث– منتصف القرن السادس عشر–مطلع القرن العشرين،ترجمة عماد حاتم،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،طرابلس،١٩٩١،ص ١٦٩–١٧٠,

3- Gary E. Wilson,' American Hostages in Moslem Nations, 1784-1796: The Public Response', *Journal of the Early Republic*, Vol. 2, No. 2, Summer, 1982), pp. 123-141.

4- From B.Franklin,Arthur Lee, John Adams to Count de Vergennes, August 28th,1778,P.431;The Diplomatic Correspondence of the American Revolution,Vol.1.Boston, 1829.

٥– بروشين، المصدر السابق، ص ١٧٠.

6- Louis B. Wright and Julia H. Macleod,'" First American Campaign in North Africa", *The Huntington Library Quarterly*, Vol. 7, No. 3,May, 1944, p. 281.

7-Alfred S. Bradford, Flying the Black Flag; A brief History of Piracy, Praeger, London, 2007, P.151.

8- Gerhard Casper," Executive-Congressional Separation of Power during the Presidency of Thomas Jefferson", *Stanford Law Review*, Vol. 47, No. 3,Feb., 1995, p. 481.

9- Gawalt,Op.Cit.,

10- David A. Carson," Jefferson, Congress, and the Question of Leadership in the Tripolitan War*", The Virginia Magazine of History and Biography*, Vol. 94, No. 4,Oct., 1986, p. 411.

١١- السلطان محمد بن عبد الله(محمد الثالث):تولى الحكم في المغرب عام ١٧٥٧ حتى وفاته عام ١٧٩٠ ويعد من الحكام البارزين في المغرب بعد أن قضى على مرحلة الفوضى التي مرت بها البلاد. للتفصيل، انظر: أحمد بن خالد الناصري،الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى،ج ٤،القاهرة، ١٨٩٤، ص ٥٤-٨٦.

[١٢]- بروشين، المصدر السابق، ص ١٧١.

[١٣]- كان يشغل منصب الوزير الأمريكي في فرنسا ١٧٧٦-١٧٨٥.

14- Wilson,Op.Cit.,P.124.

15- Ibid,PP.124-125.

16- Report of John Jay on reference of his report of January 31st last, March 22 1886,P.508. The Diplomatic Correspondence of the United States of America 1783-1789,Vol.2,Washington,1837.

وسنشير لهذه المجموعة الوثائقية فيما بعد اختصارا بالرمز D.C.U

17- George Washington, The Writings of George Washington,Vol.10, Boston,1836,P.60.

18- Wilson, Op.Cit, P.126.

19- D.C.U, Thomas Barelay, Medrid, December 4, 1786, P.34.

20- George Washington, Op.Cit., PP.61-62

[٢١] - السفير الأمريكي في لندن آنذاك وعضو اللجنة التي شكلها الكونغرس للتفاوض مع ولايات شمالي أفريقيا،

22- D.C.U, From John Adams to John Jay, February 16, 1786, PP. 566-567.

23- D.C.U, From John Adams to John Jay, February 17.1786,PP.567-568.

24- D.C.U, From John Adams to John Jay, February 20,1786,PP.568-570

25- D.C.U, From John Adams to John Jay, February 22, 1786, PP.571-573.

26- D.C.U, From John Adams to John Jay, January 9,1787,P.686.

27- Gawalt,Op.Cit.,

28- Wilson, Op.Cit, P.126.

٢٩- بروشين، المصدر السابق، ص ١٧١.

30- D.C.U, From Thomas Jefferson to John Jay, December 31st ,1786,P.14.

31- Julia H. Macleod," Jefferson and the Navy: A Defense", *The Huntington Library Quarterly*, Vol. 8, No. 2,Feb., 1945, p. 154.

٣٢- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧١؛ Macleod, Op.Cit, P.155.

33- Charles A. Keene, "American Shipping and Trade, 1798-1820: The Evidence from Leghorn", *The Journal of Economic History*, Vol. 38, No. 3 ,Sep., 1978, p. 681.

34- Macleod, Op.Cit, P.156.

35-J.J.Smith, American Naval Battles, Boston, 1831,P.9.

٣٦- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٢.

37- Wilson, Op.Cit, P.138.

٣٨- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٢.

39- Wilson, Op.Cit, P.138.

40- Jim Walker," Little-Known U.S. Document Signed by President Adams Proclaims America's Government Is Secular", *The Early American Review*, Vol. 7, No. 4, Summer 2007,P.7.

٤١- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٣.

42 - Jim Walker, Op.Cit, P.7.

٤٣- للاطلاع على نص المعاهدة،يمكن العودة للمصدر الوثائقي:

" The American Diplomatic Code, embracing a collection of Treaties and Conventions between the United States and Foreign Powers from 1778 to 1834,Vol.1,1834,PP.498-499.

٤٤- جيمس كاثكارت : أسير سابق في الجزائر،تدرج في المناصب حتى أصبح سكرتيرا للداي قبل أن يطلق سراحه.

٤٥- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٤.

٤٦-المصدر نفسه.

٤٧- رسالة من جوزيف انجراهام القائم بأعمال الولايات المتحدة في طرابلس إلى جويل بارلو في الجزائر بتاريخ ١٩ مايو ١٧٩٧؛"الوثائق الأمريكية"،ترجمة محمد رمضان المصري،المجموعة الثالثة،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،طرابلس،١٩٩٦،ص٧٢.

وسنشير لهذه المجموعة الوثائقية فيما بعد اختصارا بالرمز و.أ

48- Letter from Joseph Ingraham to Richard O'Brien general consul in Algeria, May 19th 1797,No.20; The National Archives of the United States, Despatches from United States Consuls in Tripoli 1796-1885,Roll1, Vol.1,Part1.

هذه الوثائق الأمريكية غير المنشورة محفوظة في معهد الدراسات الدولية ببغداد،وسنشير لها فيما بعد اختصارا بالرمز A.N.A

٤٩- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٥.

50- Wright and Macleod, Op.Cit, P.282.

٥١- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٥-١٧٦.

52- A.N.A,No.258,Letter from Joseph Ingraham to Richard O'Brien general consul in Algeria, May 14th 1798.

٥٣- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٦.

٥٤- و.أ، رسالة من جوزيف انجراهام إلى ريتشارد أوبراين القنصل الأمريكي العام في الجزائر،٢١ يوليو ١٧٩٨،ص ١٥٧.

٥٥- و .أ،يوميات كاثكارت قنصل الولايات المتحدة في طرابلس،١٨ مارس ١٧٩٩،ص ٣٢٩.

56- A.N.A,No.248, Letter from Joseph Ingraham to Richard O'Brien general consul in Algeria, August 21th 1798.

٥٧- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٨.

58-From James Cathcart to Timothy Pickering, Secretary of State, April 5th 1799;James Leander Cathcart, Tripoli First War with the United States-Letter book,Ed.13,1901,P.2.

وسنشير لهذه المجموعة الوثائقية فيما بعد اختصارا بالرمز T.F.W

٥٩- و .أ،رسالة بأمر صاحب السعادة يوسف القره مانلي باشا طرابلس إلى صاحب السعادة جون آدامز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية،١٥ أبريل ١٧٩٩،ص ٣٥٥-٣٥٦.

60- Gawalt,Op.Cit.,
61- Smith, Op.Cit.P.10.
62-. Macleod, Op.Cit.P.153.
63-T.F.W, From J.L.Cathcart to Mr.Nisson,Danish Counsul General in Tripoli,febraury 21,1801.
64- T.F.W,Circuler from Richard O`Brien-Consul General for the United States of America in Algiers, Febraury,1801,P.274

65- Kola Folayan ," Tripoli and the War with the U.S.A. 1801-5, *The Journal of African History*, Vol. 13, No. 2 ,1972, p. 261.

66-Christopher Hitchens, Thomas Jefferson Author of America, Eminent Lives, Australia, 2005, P. 133;Carson , Op.Cit., P.412.Carson, , Op.Cit., P.412
67-Folyan, Op.Cit., P.261.

٦٨- بروشين،المصدر السابق،ص ١٧٨.

69- T.F.W,Circuler from William Eaton, Counsul at Tunis, July 23rd 1801,P.327.
70- T.F.W, From Henry Clark to William Eaton, July 23, 1801, PP.327-328.
71- T.F.W, From William Eaton to Henry Clark, British Agent in Tunis, July 24, 1801, P.328.
72- T.F.W, From William Eaton to Richard Dill, Commander of the U.S Squadron in the Mediterranean,24th July,1801,PP.329-331.

٧٣- بروشين،المصدر السابق،ص ١٨١.

٧٤-المصدر نفسه،ص ١٨٢.

75- Bradford, Op.Cit., P.156.;Smith, Op.Cit., Pp.15-16.
76-Folyan, Op.Cit., PP.262-263.
77-Casper, Op.Cit., P.481.
78-Carson, Op.Cit., P.413.
79-Ibid.,P.415.